

الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

كشفت نهاية الحرب العالمية الثانية عن الوجه القمعي لفرنسا، خاصة من خلال أحداث 8 ماي 1945، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين التيارات داخل الحركة الوطنية، وزاد من إصرار الجناح الثوري في حزب الشعب على تبني الخيار العسكري، في مقابل من ظل يؤمن بإمكانية التعايش السلمي مع فرنسا.

أولاً: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

تعود جذور الانقسام داخل الحركة إلى المؤتمر الأول المنعقد في 23 أكتوبر 1946، والذي دار حول مسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946. ورغم أن الخلافات لم تؤد في البداية إلى شلل الحزب، إلا أن عدة عوامل متراكمة ساهمت في تفجير الحركة، من أبرزها الأزمة البربرية، اكتشاف المنظمة الخاصة، ومسألة احتكار مصالي الحاج للقيادة، إضافة إلى الخلاف حول توجهات الحزب.

خلال مؤتمر 23 أكتوبر 1946، انقسم أعضاء الحزب إلى جناحين: الأول يدعو إلى المشاركة في الانتخابات ومواصلة العمل القانوني بقيادة مصالي الحاج، والثاني ينادي بإنشاء تنظيم عسكري، ومن أبرز رموزه الأمين دباغين، حسين لحول، عمر أوصديق، والطبيب بولحروف الذين فضلوا الانسحاب من المؤتمر. وقد شارك الحزب في انتخابات 10 نوفمبر 1946 وفاز بخمسة مقاعد في البرلمان الفرنسي، ووقع هناك انقسام آخر بين مؤيد لمشاركة النواب الخمسة في جلسات البرلمان وبين معارضة ذلك، قبل أن يتم الاتفاق في النهاية على قرار المشاركة.

في المقابل، باشر المعارضون للمشاركة في الانتخابات حملة لعرقلة تصرفات القيادة، خاصة فيما يتعلق بأموال الحزب، وأنشؤوا لجنة لمراقبة نشاط الحزب، متهمين مصالي بالتخلي عن بعض مبادئ حزب نجم شمال إفريقيا، رغم الاتفاق على عقد مؤتمر لتوحيد المواقف.

• المؤتمر الأول للحركة وبداية الانقسام (15 فيفري 1947):

بدل توحيد الصفوف، أفرز المؤتمر المنعقد في 15/02/1947، ثلاث اتجاهات رئيسية داخل الحزب:

- ⇐ جناح يدعو إلى العمل القانوني في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو جناح مصالي الحاج، عمراني سعيد ومصطفى شوقي.
- ⇐ جناح يؤيد العمل العسكري بقيادة الأمين دباغين ومجموعة من المناضلين.
- ⇐ جناح ثالث يدعو إلى مواصلة العمل السري، الذي باشره حزب الشعب المنحل.

خلال المؤتمر تم انتخاب مصالي الحاج رئيساً للحزب، وحسين لحول أميناً عاماً، كما تم إنشاء تنظيم عسكري سري بإشراف الحزب هدفه التحضير للكفاح المسلح، وأسندت قيادته لمحمد بلوزداد. وقد خرج أنصار العمل الثوري منتصرين نسبياً من هذا المؤتمر، رغم عدم تحمس مصالي الحاج للعمل العسكري.

أصبح الحزب ذا هيكل مزدوج: جناح علني نظامي تمثله حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجناح سري يتمثل في المنظمة الخاصة كان من اقتراح لحلو. وبذلك شكلت سنة 1947 مرحلة جديدة في نشاط وحياة الحزب، الذي استمد قوته من دعم الجماهير، رغم أن برنامجه لم يختلف كثيراً عن برامج نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب.

في 18 مارس 1950 بدأت الخلافات تظهر بشكل علنيّ، بعد رفض اللجنة المركزية لهيمنة مصالي الحاج على القيادة وحق الفيتو، ورفضه المشاركة في انتخابات 1951، مما أدى إلى استقالة عدد من أعضاء اللجنة المركزية، منهم مصطفى وعمراني والحاج شرشالي احتجاجاً على المقاطعة. كما استقال حسين لحول من الأمانة العامة سنة 1951، وخلفه بن يوسف بن خدة. وفي 14 ماي 1952 قامت فرنسا بنفي مصالي الحاج.

• تأسيس المنظمة الخاصة (O.S):

ظهرت المنظمة الخاصة خلال المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947، وهي منظمة شبه عسكرية، هدفها تدريب المناضلين وجمع السلاح، رغم معارضة مصالي الحاج للعمل المسلح آنذاك. تولى قيادتها محمد بلوزداد، ثم الحسين آيت أحمد، الذي استبعد بفعل الأزمة البربرية، وبعده أحمد بن بلة، وقد بلغ عدد أعضائها حوالي ألفي مناضل، ومن أبرز عملياتها السطو على بريد وهران في 5 أبريل 1950، والاستيلاء على 3170000 فرنك فرنسي قديم.

تمكنت السلطات الفرنسية من اكتشاف المنظمة بعد حادثة تبسة في 18 مارس سنة 1950، ويُعتقد أن عبد القادر خياري المستقل من الحركة، هو من كان وراء تسريب المعلومات. وقد أدى ذلك إلى اعتقال 363 مناضلاً، من بينهم زيغود يوسف وأحمد بن بلة وعبان رمضان.

• الأزمة البربرية داخل الحركة.

تعود جذورها إلى سنة 1946، حيث برز نفوذ عناصر يسارية من أصول قبايلية داخل الحزب، وتمكنت من السيطرة على اللجنة المركزية وخلايا الحزب في فرنسا، من أبرز هذه العناصر واعلي بناي وعمر ولد حمودة، ورشيد علي يحي الذي أصبح رئيساً لتحرير جريدة "النجم" مستغلاً لها للترويج لأفكاره اللائكية.

دعت هذه العناصر إلى تأسيس حركة شعبية بربرية مستقلة، بعد سيطرتهم على
فدرالية الحزب في فرنسا، وإقرار 28 عضو من أصل 32 عضو في الفدرالية استعمال القوة
ضد اللجنة المركزية، كما عارض رشيد علي يحي فكرة جمع التبرعات للفلسطين رغم قرار
الحزب.

في أبريل 1949 ردت قيادة الحزب بحل فيدرالية الحزب بفرنسا، وعزل رشيد علي
يحي عن رئاسة تحرير جريدة نجم الجزائر التي استعملها للتكرار للجزائر العربية الإسلامية،
كما تم إبعاد قادة الحركة البربرية، وإعادة تنظيم الحزب، مع تعيين شخصيات وطنية
يتكلمون القبائلية على رأس فدرالية الحزب بفرنسا، إلى جانب إعادة هيكلة الحزب بفرنسا ،
وتولى كريم بلقاسم القضاء على جميع المعارضين لمصالي وقيادته في بلاد القبائل للحفاظ
على وحدة الحزب.

يجب الإشارة إلى أن عناصر قبائلية، هي من لعبت الدور الأساس في القضاء على
الأزمة البربرية ضمن استراتيجية مدروسة من قبل الحزب.

• المؤتمر الثاني وتكريس الانقسام (1953).

انعقد المؤتمر الثاني في أبريل 1953، في غياب مصالي الحاج المنفي، برئاسة
الجناح اليميني على هياكل الحزب، وتم انتخاب بن يوسف بن خدة أميناً عاماً بعد انسحاب
حسين لحول. وشكل ذلك تحولاً ضد مصالي، حيث تم إقصاء المقربين منه.

على إثر ذلك، أصبح جناح مصالي يمثل أقلية، وحتى أنصار المنظمة الخاصة كان
لهم تمثيل ضعيف في اللجنة المركزية، في حين سيطر الجناح اليميني على الحزب، الذي
كان يهدف إلى العمل القانوني والتنافس على المناصب السياسية عن طريق للمشاركة في
الانتخابات وإبعاد العناصر اليسارية الساعية إلى العمل العسكري الثوري.

للخروج من الأزمة، طلب مصالي من اللجنة المركزية متجاوزا بذلك المكتب السياسي والأمانة العامة، صلاحيات مطلقة لإعادة تنظيم الحزب، لكن اللجنة المركزية رفضت ذلك. لقد تفاقم الصراع بين الطرفين المركزيين والمصاليين وانتقل إلى القاعدة، خاصة بعد تأسيس مصالي لجنة الإنقاذ العام في ديسمبر 1953، ودعوته لتطهير الحزب.

رغم أن اللجنة المركزية قد قررت في 28 مارس 1954 منح رئيس الحزب صلاحيات مطلقة لتنظيم مؤتمر جديد، إلا أنها رفضت حضور أشغاله عندما انعقد ب هورنو في بلجيكا خلال الفترة ما بين 14 و 16 جويلية 1954. وقبل ذلك، قام مصالي بتعيين لجنة مؤقتة لتسيير الحزب تضم مزغنة، مولاي مرياح، فيلالي، عبدلي، ولعجال، والتي قامت، بناءً على تعليماته، قامت اللجنة بتجاوز صلاحياتها كلجنة مؤقتة، بإقصاء عناصر اللجنة المركزية من الحزب. وعند انعقاد المؤتمر في غياب المركزيين، تم استبعاد مناضلي اللجنة المركزية والثوريين من جميع أجهزة الحزب، كما تم إقرار إنشاء مجلس وطني للثورة كبديل للجنة المركزية، وتشكيل مكتب سياسي يضم فقط العناصر الموالية لمصالي، كما طالب المؤتمرين باسترجاع الأموال الموجودة لدى أعضاء اللجنة المركزية، لترد هذه الأخيرة بعقد مؤتمر استثنائي في العاصمة خلال الفترة ما بين 14 و 16 أوت 1954، حيث اتخذت القرارات التالية:

←التتديد بالمؤتمر الانفصالي المنعقد ببلجيكا .

←تتحية مصالي الحاج ومولاي مرياح وأحمد مزغنة من جميع مسؤولياتهم داخل الحزب .

وتؤكد العديد من التحليلات المتعلقة بالحركة الوطنية، أن الخلاف بين مصالي الحاج والمركزيين، والذي استمر دون نهاية، كان في جوهره خلافاً إيديولوجياً أكثر منه شخصياً. فقد كان مصالي الحاج لا يثق في العناصر الشابة المثقفة، التي تلقى في الغالب تعليماً

فرنسيًا، وكانت تميل إلى العمل السلمي والتنافس على المناصب السياسية، وهو ما اعتبره تراجعًا عن المبادئ الثورية للحزب. ووفقًا لرأيه، فإن اللجنة المركزية هي التي تخلت عن المنظمة الخاصة، وأن بعض أعضائها، خاصة عبد الرحمان كيوان، كانوا عملاء لعميد مدينة الجزائر جاك شوفاليي.

في المقابل، كان المركزيون منزعين من انفراد مصالي الحاج بالقيادة، واعتبروا أن نهجه الثوري قد يؤدي إلى تكرار مجازر شبيهة بمجزرة 08 ماي 1945، كما شنوا حملة ضد ما وصفوه بعبادة الشخصية، خاصة وأن مصالي كان يرفض مبدأ الحوار معهم، ويتصرف بمنطق الأب المؤسس الذي لا تُناقش قراراته.

في الواقع، فإن غياب مصالي الحاج عن الساحة الوطنية بسبب النفي أو السجن، إضافة إلى التأثير السلبي لبعض المقربين منه وعلى رأسهم مولاي مرباح، ساهم في تضليل مواقفه وعزله. وقد بلغت الخلافات بين الطرفين حد وقوع اعتداءات جسدية متبادلة بين المناضلين، من بينهم بوضياف وبيطاط ومزغنة. كما أن بوضياف، أحد أبرز قادة الجناح الثوري، لعب دورًا في ترجيح كفة المركزيين على المصاليين داخل فدرالية الحزب في فرنسا، وهو ما دفع مصالي إلى وضع الثوريين والمركزيين في خانة واحدة، وقد كانت المخابرات الفرنسية على دراية كاملة بحالة الصراع داخل الحزب، خاصة العقيد شيون رئيس المكتب الثاني، وجاك شوفاليي عمدة العاصمة.

بعد فشل محاولات مكتب القاهرة بقيادة محمد خيضر وبعض أنصار العمل الثوري في التوفيق بين الطرفين، قرر هذا الجناح إعادة بعث المنظمة الخاصة تمهيدًا للعمل المسلح.

أكد مؤتمر هورنو أن الشعب الجزائري مطالب بانتزاع استقلاله في أقرب وقت عبر الكفاح المسلح المرتبط بحركة الجماهير. وفي 17 أوت 1954، كتب العقيد شوان، الذي كان يشرف على الاستعلامات العامة، في مقدمة النشر السياسية الموجهة إلى الحاكم العام ليونارد، أن انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية أصبح نهائياً، حيث وقع الانفصال بين الكتلتين، ولكل منهما لجنتها المركزية، مع تبادل التهديدات باللجوء إلى العنف. وأشار إلى أن كتلة مصالي كانت الأقرب لانشغالات المناضلين، وقد تكون الأوفر حظاً رغم مهارة أنصار لحول السياسية.

ويرى فرحات عباس أن سبب النزاع داخل الحزب سنة 1954 يعود إلى اختلاف في التفكير وأساليب تسيير وإدارة الحزب، حيث انحصر الأمر بين خيارين: إما التسيير الجماعي أو منح السلطة المطلقة لمصالي الحاج، وقد أثارت هذه الأزمة نقاشات واسعة في أوساط المناضلين حول القضايا السياسية الأساسية، خاصة ما يتعلق بوسائل الكفاح وسبله، والظروف الملائمة للانتقال من العمل السياسي إلى العمل المسلح. واستمرت هذه الأزمة إلى غاية نوفمبر 1954، وأسفرت عن بروز ثلاث توجهات داخل الحزب:

⇐ النزعة الأولى: تمثلت في أنصار مصالي الحاج، الذين طالبوا في جويلية 1954 بمنحه رئاسة دائمة مدى الحياة، وتخويله جميع الصلاحيات لتسيير الحزب، بما في ذلك إقصاء من يشاء من أعضائه.

⇐ النزعة الثانية: ضمت أنصار اللجنة المركزية، الذين قرروا خلال اجتماع عام في أوت 1954 تعزيز مبدأ التسيير الجماعي، مع سحب جميع السلطات من يد مصالي الحاج.

⇐ النزعة الثالثة: تمثلت في التيار الذي التف حول لجنة عُرفت باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي ضمت إدارات من المنظمة السياسية والمنظمة

الخاصة، وكما أشار فرحات عباس وكما يرى فرحات عباس، فإن داء النزاع قد جاء معه دواؤه، وستبين الأيام أن ذلك العلاج كان من أنجع وأنفع الحلول.